https://doi.org/10.61353/ma.0150111

الأمن الوطني : دراسة نظرية في الأبعاد والاهداف والمرتكزات

أ.د. سعد عبيد علوان السعيدي
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
saadsaiedy@gmail.com

الباحث: رياض فاضل محمد الفيلي
الأمانة العامة لمجلس الوزراء
fadhelriyadh@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2023/9/1 تاريخ ارجاع البحث 2023/9/15 تاريخ قبول البحث 2023/10/7

قديمًا كانت النظرة الغالبة لمفهوم الأمن الوطني لأي دولة على أنه يرتبط كلياً بقوتها العسكرية القادرة على صيانة أمنها من كل خطر، لكن سرعان ما تغيرت تلك النظرة وأدرك الجميع أن الأمن الوطني يتعدى القدرات العسكرية للدولة إلى القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية، وأصبح هناك إيمانًا بأن الاهتمام بالبعد العسكري وحده يؤدي إلى تهديد الأمن وليس حمايته، فليس في مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلي القائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية, ويرتكز الأمن الوطني على جملة من المرتكزات التي تشكل الركائز الأساسية في تحديد الخيارات التي ينطلق منها صانع القرار باتجاه البيئة الداخلية والخارجية.

In the past, the prevailing view of the concept of national security for any country was that it was entirely linked to its military force capable of maintaining its security from every danger. The military alone leads to the threat of security and not its protection. A state cannot achieve its security if it is unable to secure the minimum level of its internal stability based on the minimum level of justice, equality and development. Including the decision maker towards the internal and external environment.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الوطني، الابعاد، الأهداف، المرتكزات.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

المقدمة

الأمن الوطني هو تلك العملية التي تعكس في مسيرتها دلالة مفهوم معقد متشابك, يعني بالأساس قدرة الدولة شعبًا وحكومة على حماية وتنمية قدراتها وامكانياتها على كافة المستويات من خلال كافة الوسائل والسياسات من اجل تطويق نواحي الضعف في الجسد السياسي والاجتماعي للدولة وتطوير نواحي القوة بفلسفة وطنية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

إن هذا يعني أن الأمن الوطني مفهوم متعدد الأبعاد سياسي، واقتصادي، وعسكري، وثقافي، واجتماعي، وإنساني، وبيئي ومن ثم فإن التحديات التي تواجه الأمن الوطني ليست بالضرورة عسكرية ولكنها قد تكون سياسية وثقافية وغيرها واستنادا إلى ذلك فإن صياغة الأمن الوطني تتم في ضوء ركائز رئيسة وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في الدراسة .

اولاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الأمن الوطني نفسه الذي يعد الأمن ركيزة أساسية من ركائز الدولة

يُسهم في تنمية المجتمع، عن طريق توفير البيئة المناسبة من أجل تسهيل عمل القطاعات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية المختلفة, ويعمل على تحقيق العدل عن طريق وضع الأحكام التشريعية التي تُسهم في تطبيق القوانين.

. يحمي حدود الدولة من التعرض لأي اختراق غير قانوني.

ثانياً: اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الغايات الآتية :

1- توضيح المقصود بالأمن الوطني .

2- تشخيص أهم أبعاد الأمن الوطني.

3- تحديد اهداف ومرتكزات الأمن الوطني .

ثالثاً: مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث في ان الأمن الوطني يتعرض إلى جملة من المتغيرات، وإن بناء الأمن الوطني يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والخبرة اللازمة, لذلك فمشكلة البحث تكمن في الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بماهية مفهوم الأمن الوطني وأهدافه التي يتطلب تحديدها له في الدولة المعنية ؟ ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ماهي أبعاد الأمن الوطني ؟

2- ماهي مرتكزات الأمن الوطني؟

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للأمن الوطني مرتكزات يستند عليها لكي نضمن امتلاك أمن وطني بأبعاده كلها.

خامساً: منهج البحث

استخدمنا في البحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل مفهوم الأمن الوطني وتشخيص أبعاده وتحديد أهدافه ومرتكزاته .

سادساً: هيكلية البحث

وبناءً على ما تقدم فقد تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين فضلاً عن خاتمة , وقد جاء المبحث الأول في مطلبين, المطلب الأول مفهوم الأمن الوطني والمطلب الثاني أبعاد الأمن الوطني, اما المبحث الثاني فتناول مطلبين, جاء المطلب الأول اهداف الأمن الوطني والمطلب الثاني مرتكزات الأمن الوطني .

المبحث الأول: مفهوم الأمن الوطني وأبعاده

المطلب الأول : مفهوم الأمن الوطني

تعود جذور مفهوم الأمن الوطني الى القرن السابع عشر وبخاصة بعد معاهدة ويستفاليا عام 1648 التي أسست نشؤ الدولة القومية بدا التشكيل التنظيمي لها، وشاع استعمال مصطلح الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947عن الكونجرس الامريكي.[1]

ساد مفهوم الأمن الوطني في مرحلة الحرب الباردة بشكل كبير، ليشمل الأمن الوطني للدولة، إذ كانت الدولة مسيطرة على قضايا الأمن، أما مفهوم الأمن الاقليمي والأمن الدولي، فتعد محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم، وبعد نهاية الحرب الباردة، أخذت حيزا هامًا من ضمن مواضيع العلاقات الدولية الأكثر معالجة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التغيير الذي لحق بالكثير من المستويات التي تعالج هذه الدراسات ولاسيما على مستوى المفاهيم والمصطلحات التي تدور حولها، إذ عرف مفهوم الأمن ذاته تغييرا في تحديده وفي تحديد أبعاده ومستوياته [2].

وبصورة عامة شهد مفهوم الأمن الوطني تطورًا كبيراً فالاتجاهات التقليدية ربطته بمفهوم الأمن العسكري وانطلاقًا من أن التهديدات العسكرية التي تواجه الدولة هي تهديدات خارجية أكثر من كونها داخلية وان مشكلة الأمن لدى الدول انما ترتبط بتوجيه خارجي مما يدفع الدول إلى ربط أمنها الوطني باستعادتها العسكرية وسياسات عسكرية متعددة كالتحالفات والتسلح والردع.[3]

والأمن الوطني لا يخرج في معناه عن مفهومين ضيق وشامل فالمفهوم الضيق يدل على معنى سلبي مفاده ان الأمن الوطني يتحقق عندما تتحرر الدولة والإنسان فيها من مشاعر الخوف والقلق والتوتر لزوال ما يسبب تلك المشاعر من المخاطر الحسية.[4]

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وتمثل موضوع الأمن الوطني الشغل الشاغل لمختلف الأنظمة السياسية سواء تناولته باسم الدفاع أم السيادة، أم المصلحة الوطنية لذا فإنه يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي (سياسيًا، واقتصاديًا وعسكريًا) لأسباب عدة[5]:

1- كونه المحرر للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة دول.

2- ارتباطه بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض صراعاً ضدها.

3- هو أحد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمنه قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

5- حماية القيم التي سبق اكتسابها.

6- غياب الخوف عن تلك القيم من اي هجوم.

7- سياسة الحكومة التي يستهدف ايجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية او توسع القيم الحيوية ضد الاعداء الحاليين والمحتملين.

اما من الناحية الاقتصادية فان جوهر (الأمن الوطني) زاد الاعتماد عليه اثر ازمة الطاقة في عام 1973 حيث برزت في هذه الاثناء معالم القلق على الحاضر عوضا عن المستقبل.[6]

ولعل ابرز ما كتب في هذه المدرسة وزير الدفاع الامريكي الاسبق روبرت ماكنمارا واحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه(جوهر الأمن) أذ قال (ان الأمن هو التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية، أم السياسية، أم الاجتماعية في ظل حماية مضمونة. وإن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدرتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرة تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أم المستقبل) أي انه ربط الأمن الوطني بالتنمية اي بمعنى اخر انه ربط الدفاع من ناحية وتخصيص الموارد لتحقيق الرخاء والتنمية من ناحية اخرى[7].

اما (لورنس كروز) و(جوزيف ناي) فيعرفان الأمن الاقتصادي بانه (غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية كهدف من أهداف الدولة، يصبح واضحًا للعيان حيثما تفضل دولة ما وبصورة واعية عدم الكفاية الاقتصادية على الرضوخ للضغوط الاقتصادية من الخارج أو حينما تركز الدولة على المناهج المحلية على حساب المكاسب والمزايا الاندماجية) [8].

كما يُعرف جاك تريفوس(Jack Trevors) الأمن الوطني بأنه(مجموعة من العمليات التي تشترك بها الدولة وترتبط بالسيادة، وتتضمن هذه النشاطات الأمن الزراعي، والأمن الغذائي والبحوث الابتكارية، والأمن الصحي، والتعليم، وأمن الطاقة والاتصالات، وأنظمة العدالة، والأمن العسكري، وأنظمة مكافحة الفساد المالي، وتوفير الاحتياجات الضرورية، وحماية حقوق الإنسان والحد من الصراعات وغيرها)[9].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ما عبر عنه (هولسن وويبلروك) بمصطلح السيادة الاقتصادية التي تعني (القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من الأدوات السياسية في المجال الاقتصادي)، ويرى (وليد عبد الحي) أن الالتزامات الناجمة عن فارق معدلات النمو التي هي معدلات النمو الاقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولية ونتيجة لأهمية المتغير الاقتصادي في تحديد اتجاه سرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار مواردها المختلفة لضمان مكان أفضل على سلم القوى. [10]

أما المفكرين العرب فمنهم من يعرف الأمن الوطني على أساس الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية أمنها فمثلا (امين هويدي) فقد قدم تعريفا للأمن الوطني مفاده (ان الأمن هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغييرات الدولية) بهذا المعنى فإن الأمن القومي يشمل الأمن العسكري[11].

واتفق معه (علاء طاهر) الذي يرى أن الأمن الوطني هو مجموعة من التدابير والاحتياجات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما، على أن المجال الإقليمي هنا لا يعني الرقعة الجغرافية للدول بل يشمل الثروات الاقتصادية والايديولوجية للسياسة الخاصة بنظام الحكم في تلك الدولة والاهداف الوطنية المختلفة لخصوصيتها الوطنية والحضارية[12].

ويتفق مع هذا التعريف (زكريا حسين) الذي يرى بالأمن الوطني (القدرة التي تتمكن بها الدولة من تامين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها من الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار تأمين انطلاق المومن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة)[13]. اما مازن الرمضاني يحدد ثلاثة أبعاد جوهرية للأمن هي: [14]

أولًا: ضمان القيم الأساسية للدولة والمصالح التي تعبر عنها.

ثانيًا: التقويم السليم لتهديدات الأمن بناء على إدراك واقعي القدرات مصادر التهديد ونياته.

ثالثًا: مراعاة المتغيرات الداخلية والخارجية.

أما المفهوم الشامل فيدل على معنى ايجابي يتضمن ما يشير إليه المفهوم الضيق فضلاً عن شعور الدولة بالاطمئنان لاكتفاء مواطنيها لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة بما في ذلك احتياجات ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الأمن الوطني نظرة شاملة تأخذ أبعاد متعددة بوصفه كل لا يتجزأ، إذ انه ذو طبيعة مجتمعية، فهو لم يعد مسالة دفاع عن الحدود الجغرافية أو بناء قدرة عسكرية فحسب، بل يتخطاها إلى أمور ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وايدلوجية تشمل كيان الدولة والمجتمع برمته[15].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150111

ومن هذا نجد أن مفهوم (الأمن الوطني)، وحدة شاملة، أذ تشمل هذه المفردة أبعاد عديدة ومتنوعة فهي تنمية: عسكرية، واقتصادية، واجتماعية، وتنمية العلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. فالتنمية يعني استمرار الحياة عن طريق القدرة على النمو والأمن.

ومما تقدم يمكن القول، إن مفاهيم الأمن الوطني كلها تصب في غرض واحد ألا وهو إيجاد البيئة الملائمة للتنمية والتطور والرفاهية مادياً واجتماعياً والتحرر من الخوف مع المحافظة على القيم الجوهرية .

المطلب الثاني : أبعاد الأمن الوطني

اتسع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني، ليشمل مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بعد أن ثبت أن هناك مهددات للأمن الوطني بخلاف العدوان والمهددات الخارجية. مثل الصراع الطبقي وسوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية، ومن هنا. أخذ مفهوم الأمن الوطني يتسع ويأخذ أبعاد عديدة ومتنوعة، أذ لم يعد منحصراً في مجال واحد أو بعداً واحداً، بل أصبح له عدة أبعاد أساسية تتعلق بعناصر قوة الدولة الشاملة، وقد تختلف هذه الأبعاد من دولة إلى أخرى، التي تعني أن له أبعادا متعددة لها سماتها التي تشير الى ترابطها وتكاملها، وإن الأمن الوطني يشير الى :

1- البعد السياسي

يتمثل البعد السياسي في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي، يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية، أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسًيا واقتصاديًا واجتماعيًا[16]، وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المجتمع والنظام السياسي والمصالح الأمنية وأسبقياتها[17].

ويقصد به الإرادة الوطنية وحرية اتخاذ القرار السياسي، وتأمين السياسة العامة للدولة وحمايتها من التحديات الداخلية والخارجية، كما ويتمثل هذا البعد في المحافظة على الكيان السياسي للدولة، وهو ما تلجأ إليه الدول من نشاطات وأفعال تأخذ ضمن استراتيجيتها الداخلية والخارجية المبنية على أسس الدبلوماسية للحفاظ على أهدافها المرسومة في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجماهير ولتأمين الحماية اللازمة لهم وبناء علاقات إقليمية ودولية متينة تدعم من خلالها أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي[18]. عن طريق تحقيق الآتي: [19]

أ- بناء المجتمع وتطويره، في تقديم الأفكار والمساعدات المختلفة لتطوير مجتمعهم وتقدّمه بين مجتمعات العالم.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150111

ب- زيادة الدخل الاقتصادي للدولة من خلال المشاريع التي يتم إنشاؤها، لذلك عندما يكون المجتمع مستقراً وأمناً سياسياً فإنه يجذب أصحاب الاستثمارات.

ج- المحافظة على موارد وثروة المجتمع والأفراد.

2- البعد العسكري

يعد البعد العسكري أكثر أبعاد الأمن الداخلي فاعلية، كما انه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا، لأن ذلك الضعف يؤدي الى انهيار أمن الدولة الداخلي، وتعرضها للإخطار والتهديدات العنيفة قد تصل الى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، ويفترض أن الدول لا تستخدم قوتها العسكرية الا بعد ان تستنفد الوسائل الأخرى كالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن الوطني ارتباطا شديدا[20]، فضعف أي منهما يؤثر سلبًا على بناء القوة العسكرية، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية، وعليه فان تقوية البعد العسكري تدخل ضمن التقاء الهدف الأمني مع الحاجة الاقتصادية القوية لتعزيز دور الوسيلة العسكرية للدفاع عن أمن الدولة[21].

وتتلخص السمات الأساسية للبعد العسكري عند بعض المتخصصين بالدراسات الأمنية ومن اهمهم باري بوزان فيما يأتي: [22]

أ- يربط مفهوم الاحتفاظ بالقوة التي تستخدم الردع من حيث إجبار الدولة المعادية على عدم القيام بعمل عسكري.

ب- إن التهديدات التي تواجه الدولة ذات طابع عسكري أساسا ومصدرها خارجي ومن ثم يجب مواجهتها بتعظيم القوة العسكرية.

ج- إنّ مسؤولية تحقيق الأمن الوطني تقع على عاتق الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.

د- الأمن الوطني لأي دولة يقاس بمقياس امتلاكها للقوة العسكرية، فكلما كانت الدولة ذات قوة عسكرية عالية ومتطورة كلما زاد ذلك من أمنها الوطني والعكس صحيح.

و بالرغم من التحولات الأساسية التي شهدتها النظام الدولي منذ بداية الالفية الثانية، ووضعت المتغيرات الاقتصادية والتكنلوجية في مقدمة عناصر قوة الدولة والعناصر التي تتحكم في توازنات النظام الدولي والنظام الإقليمي مقابل تراجع نسبي للمتغير العسكري، إلا أن طبيعة التهديدات المتجددة والمتنوعة التي باتت الأمم تواجهها القت على الأهمية الفائقة للجوانب العسكرية في مجال حماية الأمن الوطني لاسيما في مجال مواجهة الإرهاب والحروب اللامتماثلة والحروب الوبائية والأمن السيبراني وغزو الفضاء ومواجهة الكوارث البيئية والطبيعية والحروب الهجينة وغيرها من الاخطار المختلفة، وهذا يتطلب مغادرة الأسلوب التقليدي في بناء القدرات العسكرية والتركيز عوضا عن ذلك على بناء مؤسسات محترفة قادرة على استيعاب كل ما هو حديث ومضاد ومرن من القدرات والوسائل والاستراتيجيات والثقافات العسكرية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150111

3- البعد الاقتصادي

تعطي القوة الاقتصادية للدولة ثقلاً سياسياً على المستوى الإقليمي والعالمي، التي تعد ركيزة هامة وحيوية للبعد الاقتصادي عن طريق تأمين الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات وتحويل الصناعات الحربية لتامين المعدات، والأسلحة اللازمة للقوة العسكرية، وتدبير المال اللازم لشراء ما ينقص من السوق الخارجي وهذا يصب في تعزيز تلك القوة، وتعود القوتان (الاقتصادية والعسكرية) بالفائدة على الفعالية السياسية إيجابيا، وبذلك تتصاعد قدرة الدولة نتيجة مساندة كل قوة للأخرى بالإفادة من الإمكانات الكبيرة للقوة الاقتصادية والعكس صحيح[23].

جوهر الأمن الاقتصادي يتطلب البحث عن النموذج الجديد للدولة القوية التي تضبط المسارات الاقتصادية والاجتماعية بوسائل ضبط وإدارة وتنظيم عن طريق شراكة لا تهمل على المدى القصير متطلبات المدى الطويل، بمعنى ان لا تجر الرغبة في مكاسب صغيرة وظرفية إلى إغفال الأهداف الاستراتيجية للدولة التي تعني مستقبل شعبها ومكانتها الاقتصادية، عن طريق إقامة مشاريع الشراكة الحقيقية بين مؤسساتها الوطنية والشركات العالمية ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا الحديثة المنتجة للثروة[24].

الأمن الاقتصادي الحقيقي للدولة، ينبع من معرفتها لمصادر قوتها، وتوظيفها أفضل توظيف، لتحقيق أهداف الدولة، وهذا ما يعبر عنه بالقدرة، في الميادين المختلفة، ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية، فتكون محصلتها المتراكمة لزيادة هذه القوة، هي الدرع الحقيقية للأمن الحقيقي. [25]

كما ويتمثل البعد الاقتصادي في توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية لهم ويندرج تحت هذا البعد كل من (الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن التجاري، الأمن الصناعي) [26]. وهنا تتضح مقولة (ماكنمارا) بأن التنمية هي جوهر الأمن وأن الموارد الاقتصادية المخصصة لتحقيق الأمن لا تعد خسارة بالمعنى المطلق، اذاً فالبعد الاقتصادي يسعى إلى توفير المناخ المناسب والأوضاع الملائمة للوفاء باحتياجات المواطنين وتوفير كل متطلبات الرفاه والتقدم لهم[27].

4- البعد الاجتماعي

يسعى الأمن الاجتماعي إلى تطوير وتعزيز الشعور بالانتماء والولاء وتعزيز الهوية الوطنية، وبذلك يمثل هذا البعد الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكًا، وخاليًا من كل مظاهر التردي ابتداء من السلبية وانتهاء بالجريمة[28].

لذا يعد الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملًا رئيساً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها لأنه يوفر البيئة الأمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزا للأبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان والثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يظهر الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، إذ يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والغايات التي تندرج في اطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار[29].

وكما يعد البعد الاجتماعي هو قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، الإنسان هو العامل المؤثر في الأمن الوطني فهو القوة الفاعلة لا بعاده وهو المعني بتحقيق أمنه فردا أو جماعة أو مجتمعا، ويعطي هذا البعد أهمية بالغة للأمن الوطني.

كما يتحدد البعد الاجتماعي في أمن الفرد في المجتمع الذي ينتمي إليه ومدى ولاءه وإحساسه بالانتماء اليه، أن تحقيق الاندماج والتكامل يعد مهمة وطنية أساسية في الاستقرار السياسي والتنمية السياسية فضلاً عن ديمومة هذه المجتمعات واستمراريتها ويتضمن هذا البعد أيضاً (الأمن النفسي، الأمن المدني، الأمن الصحي)[30].

5- البعد الثقافي

يرتبط البعد الثقافي للأمن بالبعد السابق (البعد الاجتماعي)، نظرًا للعلاقة الوثيقة التي تجمع المجتمع والثقافة السائدة، والتكلم على الأمن في جانبه الثقافي يتطلب التوفيق بين الثقافة الكلية والثقافات الفرعية داخل مجتمع معين بمعنى إن محاولة التفريق بين الثقافات داخل المجتمع الواحد[31].

يعد هذا البعد من الأبعاد المهمة في حياة المجتمعات كافة لما يمثله هذا البعد من أطار روحي وأخلاقي يعبر عن حماية الدولة والمواطنين من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك عن طريق رص القيم الأخلاقية للمجتمعات وتقاليدهم التاريخية وعاداتهم ولغتهم وثقافتهم[32].

يشمل الأمن الثقافي نشر ثقافة الأمة أو الدولة في أنحاء العالم والترويج لها لغرض التمهيد لنشر أيديولوجيات معينة من منطلق أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، كما ان الثقافة والقيم الثقافية باتت اليوم من بين أهم أدوات القوة الناعمة التي يمكن للدول توظيفها سياسيا في مجال تحقيق أهدافها الخارجية، ويرتبط الأمن الثقافي بمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها دولة ما وترتبط متطلباته بالقرار السياسي والبنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة، ويتضمن هذا البعد (الأمن الثقافي، الأمن الإعلامي، الأمن الفكري)[33].

6- البعد البيئي

يتمثل البعد البيئي في المخاطر البيئية التي تشمل ظاهرة التصحر والتلوث البيئي والاوبئة والاشعاعات النووية واضطراب درجات الحرارة، فضلاً عن الكوارث الطبيعية التي تؤثر بشكل أو بآخر في الأمن الوطني لما تشكله هذه الظواهر من أهمية كما انها تحتاج إلى جهود جماعية لأجل مواجهتها[34].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150111

للبعد البيئي أثر كبيرا في توفير الأمان ضد تهديدات ومخاطر البيئة، فتهديدات البيئة عديدة وكثيرة، تستوجب حشد الجهود الكبيرة للسيطرة عليها ومن الأمور المؤثرة أيضاً على البيئة هو التلوث المائي أو شحته ويعد هذا الأمر تهديدًا كبيراً لأي دولة فتلوثه أو قلته سيؤدي بالنتيجة إلى انهيار المجتمع صحياً، لذا فان الأمن البيئي اصبح مسالة داخلية لكل دولة وبات يشكل أحد ركائز الأمن الوطني المعاصر[35].

7- البعد الجيوبوليتيكي

يشكل هذا البعد مفهوم استغلال الحقائق الجغرافية من منظور سياسي مع مراعاة مصالح الأخرين المشاركين في الأهداف نفسها والمتأثرين من التوظيف السياسي للواقع الجغرافي، وتكمن أهمية هذ الموضوع في عنصرين أساسيين هما: [36]

أ- ما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للإقليم، تبرز المزايا والعيوب معًا، وهي بذلك تضع بدائل للقرار مبكرًا.

ب- اكتشاف نقطة التصادم المحتملة مع الآخرين، مكانيًا، وزمانيًا، بما يساعد على الأعداد المسبق لها، على ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على أفضل النتائج التي تحقق الأمن الوطني.

يتكون هذا البعد من حجم الدولة وشكلها والعلاقة بينهما (مع توضيح درجة عمق الدولة بعيدا عن الحدود) والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على البعد العسكري, وهناك حقيقة جغرافية مهمة تعكسها الدراسات الجيوبوليتيكية عن مكان ما و اذ لا يجوز إهمال ما تمليه الخصائص الجغرافية من حقائق, فأما ان تستثمر أهميتها بأفضل شكل أو يتخذ إجراء وقائي تجاه ضعفها الذي قد ينتج عنه تهديد للأمن الوطني

ومن هنا فان أهمية البعد الجيوبوليتيكي[*] للأمن الوطني ترجع إلى ما يقدمه من دراسات جغرافية تحليلية لحقائق الإقليم أو المنطقة، يوضح فيها المزايا والعيوب معا، وهو ما يسمح للدولة ببناء وحفظ استراتيجية شاملة ويساعدها على الاستعداد لأية تهديدات محتملة (داخلية منها أو خارجية) التي يتعذر عادة تحديدها دون هذا البعد لأن العناصر والمكونات كلها داخلية ولكن تأثيرها خارجي[37].

ومما تقدم يمكن الاستدلال إلى الشكل (1) الذي عن طريقه يتم توضيح أبعاد الأمن الوطني كما تم ذكرها أنفاً:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150111

الشكل رقم (1) أبعاد الأمن الوطني

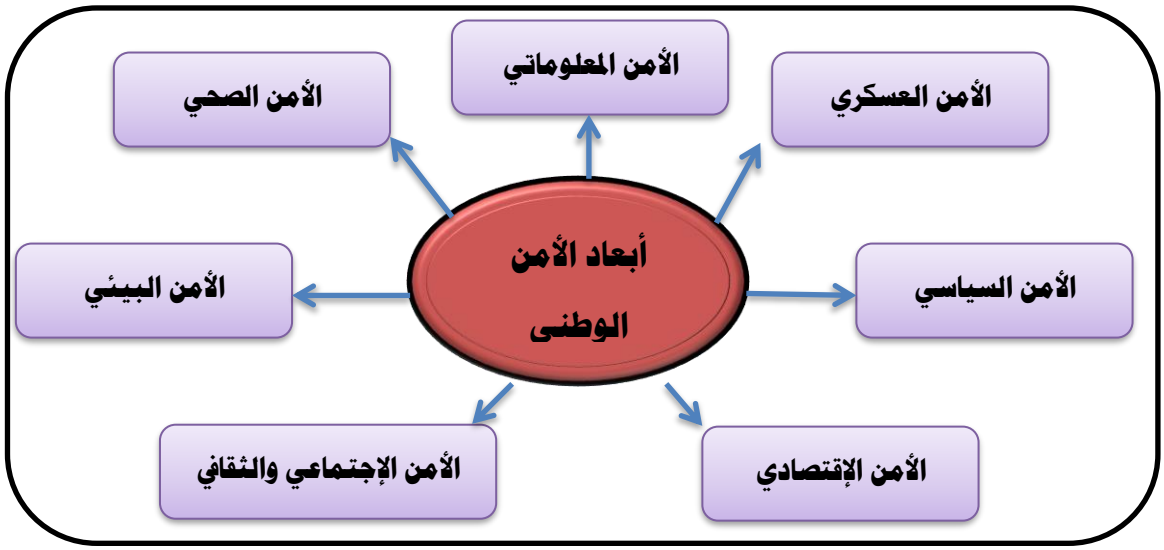

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على محمد عبد الرزاق محمود، الأمن الوطني العراقي وتحديات الارهاب بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص43.

المبحث الثاني: اهداف الأمن الوطني ومرتكزاته

المطلب الأول : أهداف الأمن الوطني

إن الوصول إلى تحقيق الأهداف التي يسعى اليها صانع القرار لا يأتي دفعة واحدة أو عن طريق الصدفة وإنما يحتاج إلى فترة طويلة وذلك لشمولية مفهوم الأمن الوطني بوصفه يؤثر على كافة نواحي الحياة الإنسانية، ومّما تقدم يمكن إيجاز الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الأمن الوطني بما يأتي[38]:

1- الأهداف التي ترتبط بالدفاع عن الكيان المادي للدولة (الأمن العسكري)، ومواردها الأولية وتقدمها الصناعي (الأمن الاقتصادي)، وبناءها الحضاري والإيديولوجي (الأمن الأيديولوجي)، وجميعها تسعى إلى تحقيق الأمن السياسي الذي يتضمن الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي[39].

2- القدرة على حماية مواطني الدولة من الخطر بما في ذلك التهديد بالخطر أو الخوف منه.

3- حماية استقلال الدولة وسيادتها.

4- حماية أركان الدولة (الشعب، الإقليم، السيادة) وضمان قيمها ومصالحها الحيوية[40].

5- أهداف ترمي إلى خلق ظروف تساعد الدولة على إشباع حاجتها من الموارد والمواد المصنعة والتقنية والأيدي العاملة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

6- حماية البيئة وتحقيق الأمن المائي والغذائي (التنمية الشاملة).

7- استقرار السلطات واحترام القانون وحرية التعبير عن الرأي وحرية المعتقدات والممارسات الدينية واحترام الملكية الخاصة باعتبارها قيم غير قابلة للمساواة.

8- الدفاع عن القيم الحضارية والأيديولوجية للامة.

لذا ومما تقدم يمكن القول، بان الأمن الوطني يسعى بكل أهدافه ومستوياته وأبعاده إلى المحافظة على كيان الدولة وسيادتها من اجل تحقيق مصالحها، ولذلك يكون الأمن الوطني وسيلة لتحقيق أهداف عدة يمكن أجمالها بالآتي[41]:

1- بناء الدولة، بما يحقق التدخل والتكامل والانسجام في نظام الدولة ومؤسساتها.

2- بناء (الأمة , الشعب)، بما يحقق الالتزام والولاء نتيجة لنشر الثقافة وتعميق التطور الذهني بما ينسجم مع تطورات مؤسسات الدولة.

3- المشاركة، أي مساهمة الجماعات الاجتماعية في التأثير في صناعة القرارات بما يحقق مصالحها، سواء ضمن تصورات صانع القرار لتطلعات هذه الجماعات الاجتماعية.

4- إعادة توزيع الدخل، وتخطيط الاقتصاد بما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

5- الردع ، اي منع أي أعمال عنيفة تصدر عن الخصم التي تقف دون مستوى الهجوم المباشر.

المطلب الثاني : مرتكزات الأمن الوطني

يرى العديد من المتخصصين في ميدان الأمن ومنهم (زكريا حسين) المدير السابق لأكاديمية ناصر العسكرية في مصر أن ركائز الأمن الوطني تكمن في أربع: [42]

1- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

2- رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمَّن لها.

3- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوى الأمن القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

4- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.. وتتصاعد تدريجيًّا مع تصاعد التهديد سواء خارجيًّا أو داخليًّا.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الشكل رقم (2)

مرتكزات الأمن الوطني وأهدافه

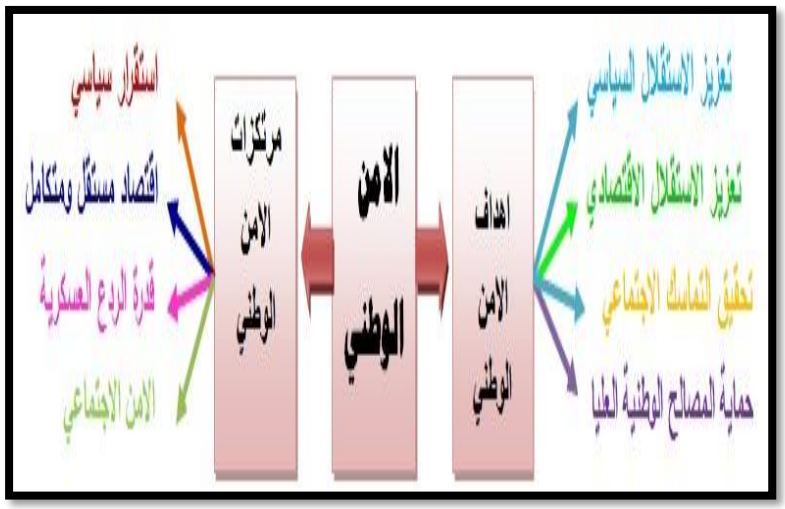

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: ضرغام عبدالله الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، مطبعة الانتصار للطباعة والنشر، بغداد، 1986، ص64.

وهكذا نلاحظ التداخل والتشابك الشديد بين العناصر السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها للأمن الوطني، وتلك العناصر بمجموعها تشكل مرتكزات للأمن الوطني, والشكل التوضيحي يوضح بشكل جليّ تداخل هذه المرتكزات وارتباط بعضها بالبعض الاخر.

وبناءً على ما تقدم، نرى أن الأمن ليس مفهوماً جامداً ولا محصوراً بمجال معين دون آخر، فهو تعامل لكل جوانب الحياة، وتتوقف عليه كل أشكالها فالاقتصاد والسياسة والاجتماع، وغيرها لا تتحقق إلا بتحقق الأمن، ومن قابليته على التوسع والتمدد وشموليته أعطته ميزة التغيير والتطور باستمرار.

الخاتمة

أوضحت تعريفات الأمن الوطني وجود أبعاد له وهي مصدر قوته أو ضعفه, كما وضح كذلك تأثير الأبعاد على بعضها, وأكدت تطبيقات الأمن الوطني هذا المنظور كما تفيد أيضًا أن هذه الأبعاد اذا هُددت كلها أو بعضها يصبح الأمن الوطني كله مهددًا وان ضعفها يهيء سبل اختراقها .

ويتكون الأمن الوطني على أي مستوى كان من عدة أبعاد سياسية تختلف قوة كل منها باختلاف خصائص الدولة, كما تتميز دول بقوة بُعد معين عن غيرها من الدول طبقا لمكونات البُعد وتعدد نقاط القوة فيه, كما لا يشترط أن تكون نقطة القوة في بُعد دولة, وهي نقطة قوة لنفسها لهذا البُعد في دولة اخرى.

وتوصلنا عن طريق البحث إلى مجموعة استنتاجات منها:

1- يعد وضع تعريف الأمن الوطني عاملًا مهمًا في تحديد اهدافه ومرتكزاته .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

2- يجب ان تراعى أبعاد الأمن الوطني قبل وضع اي خطة استراتيجية للأمن الوطني .

ومن خلال تحديد تلك الاستنتاجات نوصي بما يأتي:

1- لابد من رسم سياسة عامة للأمن الوطني ذات محاور أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة.

2- ضرورة العمل على تحقيق التطابق الفعال والمؤثر في السياسة الأمنية بين النظرية والتطبيق العملي وليس فقط رسم السياسات وتشريع القوانين.

المصادر والمراجع:

(1) علاء عبد الحفيظ محمد، المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية: التجربة الامريكية نموذجا، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014، ص23-24.

(2) يوسف عناد زامل، عامر عبد رسن، الأمن الوطني ماهيته، أبعاده، مقوماته، مهدداته، واثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد الرابع، جامعة واسط، 2010، ص36.

(2) لبنى خميس مهدي الربيعي، البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الامريكي، مجلة روية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 2، 2009، ص 93

(3) نواف قطيش، الأمن الوطني وادارة الازمات، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع عمان، 2011، ص17.

(4) فهد بن محمد شقاء، الأمن الوطني تصور شامل، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص14-15.

(5) غالب الشابندر، نحو صياغة اسلامية لنظرية الأمن القومي، مجلة حولية المنتدى، العدد الأول، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، النجف، 2008، ص150.

(6) لخميسي شيبي، الأمن الدولي بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول الغربية الفترة مابعد الحرب الباردة 1991-2008، ط1المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص21.

(7) Robert Mac Nainora, The Essence of Security, (New York: Haspen and Row, 1968), p. 60.

(8) اشرف علام، مشروع قناة البحرين، والأمن العربي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008، ص83.

(9) Jack. T. Trevors, International and national security includes a sustainable biosphere, University of Guelph, School of environmental science, Canada, 2010, p1.

(10) لخميسي شيبي، مصدر سبق ذكره، ص22.

(11) امين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، ط1، دار الوحدة، بيروت، 1980، ص61.

(12) انظر: لخميسي شيبي، مصدر سبق ذكره , ص23.

(13) فاطمة احمد الشحي، القضايا الأمنية الاسيوية واثرها على الدول الخليج، دار الخليج للصحافة والنشر, الشارقة, 2010، ص29.

(14) علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي (الأبعاد الفكرية والسياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق)، دار الكتب والوثائق، ط1، بغداد 2010، ص74.

(15) علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012، ص ص60-61.

(16) مشيري سلمي، الحق في الأمن السياسي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ٢٠٠٩ – ٢٠١٠، ص22.

(17) محمد الحميدي، الأمن القومي اليمني، معهد البحوث العربية، القاهرة، 2004، ص16.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

(18) زكريا حسين، الأمن القومي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد 17، دمشق، 2002، ص37.
(19) علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص52.
(20) رعد الزين، تحديات الأمن الوطني الأردني، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط 1، عمان , ٢٠١١، ص37.
(21) رضا حسين محمد حسين، التغيير في بنية النظام الدولي وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص 8.
(22) سعيد بن محمد الغامدي وآخرون، الأمن الوطني،: كلية الملك فهد الأمنية, المملكة العربية السعودية ، 2008 ، ص35.
(23) عبد المعطي زكي، الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد،: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية, القاهرة ، 2016، ص3 – ص4.
(24) صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، ط1 ,: دار الصفاء للنشر والتوزيع ,عمان، 2000، ص14.
(25) تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص321.
(26) سالم محمد عبود وسعد عبد الستار طالب، الأمن الوطني بين البطالة والتنمية (دراسة مستقبلية في الواقع العراقي)، دار الدكتور للطباعة والتنضيد الالكتروني، بغداد، 2013، ص 114-116.
(27) روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1960، ص127.
(28) رعد الزين، تحديات الأمن الوطني الأردني، مصدر سبق ذكره، ص41.
(29) إنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية كلية العلوم والاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣، ص ٢٧.
(30) سهام عريبي زايد، الأمن النفسي ودافعية الإنجاز، مجلة كلية الآداب، العدد83، جامعة بغداد، 2007، ص475.
(31) قريب بلال، السياسية الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه (التحديات والرهانات)، (الجزائر: جامعة الحاج الخضر باتنة، 2011)، رسالة ماجستير، ص25 – ص26.
(32) صلاح حسن احمد، دور الأمن الفكري في تحقيق السلم الأجتماعي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2015، ص ص، 501-505
(33) عدنان السيد حسين، متطلبات الأمن الثقافي العربي: دراسة في الاستراتيجيات والسياسات، مجلة المستقبل العربي، العدد 246، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص24.
(34) سالم عبود، العميد سعد عبد الستار طالب، مصدر سبق ذكره, ص110.
(35) حسن تركوماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2004، ص ص24-25.
(36) محمد جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص21.
(37) سالم محمد عبود وسعد عبد الستار طالب، مصدر سبق ذكره، ص131.
(*) هنالك حقيقة جغرافية مهمة، تعكسها الدراسات الجيوبوليتيكية، عن مكان ما، اذ لا يجوز إهمال ما تمليه الخصائص الجغرافية من حقائق، فأما ان تستغل أهميتها بأفضل شكل، أو يتخذ أجراء وقائي حيال ضعفها. وهو ما يغفل عنه معظم السياسيين والقادة، وينتج عنهُ قصور تحقيق الأهداف الوطنية المرجوة. وينتج عن ذلك تهديد للأمن. للمزيد ينظر سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط2, دار وائل للطباعة والنشر, عمان, 2019, ص 135.
(38) ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، دار الحرية للطباعة، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1985، ص46.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

(39) نشـاة عثمان الهلالي، الأمن الجماعي: سـلسـلة مفاهيم، العدد 9، المركز الدولي للدراسـات المسـتقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 6.

(40) علي عباس مراد، مشـكلات الأمن القومي، نموذج تحليل مقارن، دراسـات اسـتراتيجية، العدد 105، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2005، ص 45.

(41) مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإسـلامية والأمن القومي العربي، الأهلية للنشـر والتوزيع والطباعة، بيروت، 1999، ص 105.

(42) محمد الأمين البشـري، دور مؤسـسـات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، مركز الدراسـات والبحوث، عمان، 2009، ص32.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0